وباجتماعهما يحصل مشقة شديدة كما بنيه على ذلك في شرح العباب حيث قال بعد التنظير في قوله الزركشي
البعيد ما يأتي به إذا قصد ما ينصه الاصلان كلا من البعد والتأذي قد يغاير الآخر وحينئذ فالوجه
الضبط بالعرف ولا يكفي مجرد التأذي بل لا بد ان ينضم اليه مشقة شديدة وهي لا تحصل الا مع ذينك الامرين
انتهى وغير في التحفة بقوله بعيد عن محله بحيث يتأذى به تأذيا لا يحتمل عادة الخ وفي النهاية وكذلك
زاد بعد قوله عن محله عرفا قوله ان ذا بازاد في التحفة والنهاية وبلا ثوب قالا بخلاف ما اذا لم يلبد وبلا
ومشقتها نوع آخر لم ترد نعم ان كان احدها قطعا كما يأتي منه جاز الجمع قال في التحفة على ما صرح
انتهى وقال في النهاية جاز الجمع به كما في الشامل وغيره وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر انتهى
فيها وكذا نقله الفاقاني عنها ايضا وهو تحريف من النساخ فقطعا ان لم يكن اشباه من اشياخ او قعه في
التحفة في صدر العبارة ثم محا فقد لها بما لا يستقيم وصوابه العبارة ان تكون كعبارة شيخ الاسلام في شرح
وهو نعم ان كان الثلج قطعا كما جاز الجمع به كما في الشامل وغيره وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر
وهو ظاهر نعم رأيت في شرح المحرر لنور الدين الزيادي نقلا عن مهمات الاسنوي ما يعكر على ذلك وعبارته
وذوب الثلج والبرد في معناه وإما مشقة وقوعها عليه فنوع آخر لم يرد نعم لو كان البرد قطعا كما
الجمع به كما قاله في الشامل انتهى فراجع نسخ شرح المحرر وكذلك الشامل والذخائر ليتبين الرشد من
ولما رأى انها تقوى في حاشية التحفة عبارة النهاية التي قدمتها قال اي في معنى كون احدهما
كبارا يخشى منه البرد مطلقا سواء اكان قطعا كبارا ام لا قال ويمكن ان يكون المراد من هذا البرد
الذي هو ضد الحر انتهى وهو منه حمله عليه التحمل لعبارة النهاية والا فقد صرح بان البرد ليس
المطر ومنهم النهاية نفسها كما قدمته لك في عبارتها ثم استثنى القطع الكبار منها فتأمل
البرد وان صغر كالمطر وايضا كون قطع البرد الصغار في معنى الكبار لا يتجه واما قوله ضد الحر
مخالف لما اطبقوا عليه من عدم عدهم له من اعذار الجمع الا ان يكون المراد منه الشفان فقد عدوه من اعذار
الجمع للمقيم وهو بفتح الشين المعجمة قال في الامداد لا غير وفي شرح العباب فقط خلافا لمن وهم فيه
انتهى واراد انه ليس بضبطها كما وقع في بعض نسخ الروضة ولا بكسرها كما وقع للقمولي وتبعه بداالله
وبالنون واختلفوا في تفسيره ففي التحفة والنهاية وغيرهما هو ريح باردة فيها مطر خفيف انتهى قال
العلامة ابن قاسم اي يبل الثوب وفي الروض برد ريح فيه نداوة قال شيخ الاسلام في شرحه اي بلا
وبذلك عبر الجمال الرملي في شرح البهجة والشارح في شرحي الارشاد وغيرهما قال في شرح البهجة
فيه بلل وليس بمطر كما صوبه في المجموع وغيره رد القوال الرافعي انه مطر وزيادة لكن ابدع الزركشي
بقول صاحب المحكم هو البرد مع البارد ة مع المطر وقد يرد بان هذا لا تنافي اراده تهنا بدليل تشبيه
له بالمطر في قولهم كالمطر يجامع التأذي انتهى لكن في ارادة ما ذكر اتامل نعم قد اطلق في كلام احد اطلاق
على الشفان وايضا فالشفان قد ذكره في النهاية سابقا وانقضى الكلام عليه فالتحقيق ما ذكرته لك
ان العباب فيها تحريفي قوله لانتفاء التأذي هو ظاهر في غير الاخيرة اما هي فلعدم الجماعة لوجوب
التأذي فيها كما لا يخفى ثم رأيت في كلام من التحفة والنهاية التصريح بذلك وهو ظاهر قوله نعم للامام الخ
لكن في كتب الشارح وقال البرماوي الرملي في نهايته الاوجه تقييد بما اذا كان اماما راتبا او يلزم من
عدم امامته تعطيل الجماعة قال المحب الطبري ولمن خرج الى المسجد قبل وجود المطر فانتقى وجود
وهو في المسجد ان يجمع به لانه لو لم يجمع لاحتاج الى رجوعه الى بيته ثم عوده او في اقامته في المسجد
غيره يقتضيه انتهى وهذا الذي نقله عن المحب نقله كذلك الشارح وغيره في الامداد وغيره وهو مؤيد
في التحفة مختصرا وفي حواشي القليوبي على المحلي نعم لامام المسجد والمجاورية الجمع تبعا لغيرهم الخ
يجوز الجمع بعذر وحاذر مرض على المشهور في المذهب لكن المختار من جهة الدليل جوازه بالمرض عند

القفوي وغيره وهو مذهب الامام احمد رضي الله عنه قال الاسنوي وقد ظفرت بنقله عن الشافعي
رضي الله عنه انتهى قال الاذرعي ورأيته في نهاية لاختصار من قول الشافعي رضي الله عنه للمزني
عبارته والجمع بين الصلاتين في والمطر والمرض جائز وظاهرهم انه عن الشافعي فان عادته اذا
نقول ورأي كذا او جزم الزركشي بنسبة هذا للشافعي فقال وحكى المزني عن الشافعي جواز الجمع بالمرض
فان ثبت ليرخص بالمنع كان له في المسئلة قولان والافهذا مذهبه ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم
سهلة وحمنة بالجمع لاجل الاستحاضة وهو نوع مرض وجرى عليه الخطابي والقاضي واستحسنه الروياني
في الحلية واختار الماوردي في اقناعه والدارمي في استذكاره وهو قضية كلام ابن سريج في وجه انعم
وقال الينبوي قال في المجموع وهو قوي جدا والرواية ابن عباس السابقة اي عند مسلم من غير خوف ولا
مطر ولان حاجة نحو المريض آكد من حاجة المطير بل قال ابن المنذر من اصحابنا يجوز الجمع في الحضر
للا سبب وحكاه عن طايفة وذهب اليه ابو اسحاق المروزي وجماعة من اصحاب الحديث لرواية
السابقة بل في رواية صحيحة من غير خوف ولا علة وقال القليوبي بعد نقله عن الاذرعي انه المفتى به
وان الشافعي نص عليه ما نصه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة
الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى وبينهما كما في المطر انتهى ونقل العناني في حاشية التحرير خلافه فقال
واضح انه يتعين على من اراد فعله يقلد الامام احمد دون المختار فانهم لا يقلدون ودون القول
القال المشهور لان ما ضعفه المجتهد من اقواله لا يقلد فيه قاله في فتح الجواد انتهى ولم ار في هذا الباب
من فتح الجواد ولا اصله فان كان في غير هذا الباب او في بعض نسخه والا فهو اشتباه منه ومحل
ما نقله في مجرد اختيار خارج عن المذهب واما هذا فقد نقل كما علمته عن امام المذهب وكون امام المذهب
ضعفه يحتاج الى نقل ومجرد وجود نص له يخالفه لا يلزم منه تضعيفه كما علمته من كلام الزركشي السابق
على انهم اختلفوا في جواز تقليد القول القديم للشافعي مع رجوعه عنه في الجديد كما بينته في غير هذا المحل فاختلفوا
في ضابط المرض المبيح للجمع على القول به قال في التحفة ضبط جمع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل
فرض في وقته كمشقة المشي في المطر بحيث تبتل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث
يبيح الجلوس في الفرض وهو الاوجه على انهما متقاربان كما يعلم مما قدمته فضابط الثانية انتهى يعني فيما يشق
الصلاة في الكنائة على قول الشارح فان لم يقدر على القيام في الفرض بان لحقته مشقة شديدة لا تحتمل عادة
كدوران رأس راكب السفينة تعذر كيف شاء المخبر الخ كتب المحشي قوله لا تحتمل عادة قال في المجموع بان يكون كدوران
راس راكب السفينة وضبطه الامام بان يكون بحيث يذهب خشوعه والمذهب الاول انتهى ومنه يعلم ضعف ما
ذهب اليه بعض المتأخرين من ان ذهاب الخشوع عذر ربما ذهب القليوبي والى ان ذهاب الخشوع عذر ردوه قول
الخطيب في المغني جمع شيخي بين كلامي الروضة والمجموع بان اذهاب الخشوع بشيء عن مشقة شديدة الى آخر
ما طالبه العشماوي ثم فراجعه ان اردته وقال في الامداد كمشقة الخروج للمطر يجامع ان كلا مرخص في الجمع والاوجه
ضبطه بغير ذلك انتهى وقال في الفتح بينت ضابطه في الاصل وقال في شرح العباب ويظهر ضبطه هنا بما يبيح
القعود في الفرض وقد مر ثم رأيت بعضهم قال لم ار لاصحابنا ضابطا بطالبه هنا لكنهم ضبطوا المرض الذي هو
من اعذار الجمعة والجماعة بان يحصل للمريض بالخروج مشقة كمشقة الخروج للمطر ويبعد ان يضبط هنا غير ذلك
بان يحصل له ما يلحق كل صلاة في وقتها مشقة كمشقة الخروج للمطر ويتجه ضبط ايضا بحصول المشقة الظاهرة
بالحق كل صلاة في وقتها كما ضبط بذلك المرض المجوز للقعود في الصلاة انتهى وما ذكره آخرا هو الاوجه الموافق لما
قدمته لان هذا يضايق فيه ما لا يضايق في الجمعة والجماعة لكثرة اعذارها بل الوضبط بالمرض المبيح للقطر
كان يهم مثلا في وقت الثانية حد مهما بشرط جمع التقديم او وقت الاولى حاضرها بنية الجمع وما افهمه ما